

## الجرائم الواقعة على الأشخاص من قبل الوافدين في الأردن

عدنان محمد الضمور، هاني جميل الطراونه، جمعة الحميدة\*

### ملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى الجرائم الواقعة على الأشخاص من قبل الوافدين في الأردن خلال الفترة من عام 2006-2010. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الواردة والمسجلة في التقارير الإحصائية الصادرة عن مديرية الامن العام / إدارة المعلومات الجنائية للأعوام 2006-2010. واستخدمت الدراسة الاختبارات الإحصائية مقاييس الإحصاء الوصفي؛ لمعرفة النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة، وكذلك تم استخدام الاختبارات الإحصائية لمعرفة الفروق بين متغيرات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

- إن الجرائم الواقعة على الأموال هي الجرائم الأكثر ارتكابا بين الوافدين تلتها الجرائم الواقعة على الأشخاص.
  - أظهرت النتائج أن جريمة الزم والقدح والتحقير قد احتلت المرتبة الأولى من بين الجرائم الواقعة على الإنسان تلتها جرائم التهديد ثم جرائم الشروع في القتل تلتها جرائم الإيذاء البليغ ثم جريمة خرق حرمة المنازل.
  - بينت النتائج أن زيادة أعداد الجناة من الوافدين يتناسب تناسباً طردياً مع أعداد الجناة من الأردنيين.
  - أظهرت النتائج أن الدول التي لديها أعداد كبيرة من الوافدين في الأردن هي أكثر الدول التي يكثر منها الجناة.
- وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد تم صياغة عدد من التوصيات منها:
- 1- تفعيل القوانين والأنظمة التي تحدد إقامة الوافدين في الأردن.
  - 2- تشديد العقوبات والعمل على ترحيل كل من يسلك السلوك الجرمي من الوافدين في الأردن.
  - 3- تفعيل دور الأجهزة الرسمية وغير الرسمية المعنية بالتعامل مع هجرات الوافدين خاصة في أوقات الأزمات والحروب والكوارث.
  - 4- تحديد أماكن معينة لإقامة الوافدين في حالات الكوارث والحروب والأزمات من أجل عملية الضبط والسيطرة على تحركات الوافدين في الأردن.

الكلمات الدالة: الجرائم، الأشخاص، العمالة الوافدة، الوافدين.

### المقدمة

تعد الجريمة مشكلة اجتماعية خطيرة، ناتجة عن التفاعلات والعلاقات المترابطة بين الأفراد ذوي المصالح المتعارضة، وهي تشكل ظاهرة مرافقة للإنسان أينما وجد، ولهذا يتعذر منعها بصورة مطلقة، لكن بالإمكان تقليصها والحد منها نسبياً، وذلك بتجفيف منابعها ومعالجة العوامل المولدة لها، سواء أكانت بيولوجية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، أم نفسية، أم ناتجة عن اختلالات أسرية وبيئية (الكساسبة، 2010).

لذلك يمكن وصف الجريمة بأنها أخطر الظواهر التي تعمل على تدمير مقومات المجتمع، وتماسكه وقيمه، وأن الأضرار الناتجة عن الجريمة كثيرة ومتعددة، فردية وجماعية، فهي تعمل على تدمير قوى المجتمع المادية والبشرية، وتساعد على انتشار التفكك الاجتماعي، مما ينعكس على المجتمع بدخول ثقافة الإجرام المستهجنة، فيصبح الفرد فيه غير آمن على نفسه وماله، مما يجعله يشعر بالغرابة في مجتمعه، فيضطر إلى تركه وهجره، أو إلى الانجراف وراء السلوك الإجرامي، ظناً منه أنه يحمي نفسه أو أنه يجد لنفسه مكاناً بين أصحاب الثقافات المنحرفة والجرمية، لينال ثقتهم ويكون عنصراً فاعلاً بينهم. والجريمة تعود في حقيقتها، إلى ضعف الوازع الديني والأخلاقي، عند من يرتكبها، بل قد يصل الأمر إلى حد انعدامهما معاً، عند الكثير من المجرمين (أحمد، 2006).

أضف إلى ذلك ضعف التشريعات القانونية المعمول بها، التي لا تحقق الهدف من العقوبة وهو تحقيق الردع سواء الردع الخاص

\* جامعة الحسين بن طلال، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/7/27، وتاريخ قبوله 2016/12/8.

للغرد المرتكب للجريمة من تكرار جرائمه، أو الردع العام لباقي أفراد المجتمع، لذا يجب التصدي لها والوقاية منها، من أجل الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي للمجتمع (الضمور، 2010). لقد كانت الجريمة ولا تزال، تشكل مصدر قلق دائم ومتواصل، لكافة المجتمعات الإنسانية، وإذا كان من المنطق أن يؤدي تقدم المجتمع وتطوره إلى الحد من ظاهرة الجريمة، إلا أننا نجد الحقيقة على عكس ذلك تماماً، فنجد أن العلاقة بين تقدم المجتمع وتطوره والجريمة علاقة طردية، فالجريمة تتسم بالزيادة والخطورة في المجتمعات الحديثة؛ بسبب تعقد الحياة الاجتماعية وسوء الأحوال الاقتصادية، وانتشار البطالة وضيوع الفردية وغيرها من المتغيرات التي قد تؤثر على الأفراد، الذين لديهم استعداد للسلوك الإجرامي والوقوع فيه (الغزوي والبنوي، 1996).

ولا شك أن للوافدين على أي مجتمع تأثيراً في إحداث بعض الضغوط على ذلك المجتمع من جميع النواحي الاجتماعية، والأمنية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية وغيرها مما يؤثر على نوع الجريمة أيضاً ومعدلاتها نظراً للتباين الواضح في ثقافة هؤلاء الوافدين وثقافة أبناء المجتمع، وكذلك قد تدفع الظروف بعض هؤلاء الوافدين إلى ارتكاب بعض الجرائم وخاصة أولئك الذين دفعتهم الظروف القاسية كالحروب والثورات إلى ترك أوطانهم واللجوء إلى الدول المجاورة إلى العيش والاستقرار فيها.

ونظراً لأن الجريمة مثلها مثل أي ظاهرة اجتماعية ترتبط ارتباطاً قوياً بالبناء الاجتماعي للمجتمع فإن التغيير الذي يطرأ على ذلك المجتمع يحدد بالتالي نوع ومعدلات الجريمة (العلمي، 1988).

ولعل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت على الأردن في العقود الأخيرة أثرت على معدلات وأنماط الجرائم المرتكبة، حيث شهد المجتمع الأردني جرائم لم تكن مألوفة من قبل من مثل: جرائم غسل الأموال، وجرائم الاتجار بالبشر، وغيرها وهذا جاء نتيجة تدفق الأعداد الهائلة من الوافدين إلى الأردن من الدول المجاورة تحديداً نتيجة الحروب التي شهدتها المنطقة بدءاً من حرب الخليج عام 1991، واحتلال العراق عام 2003، والعدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006، والعدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008، أضف إلى ذلك ما نزع للأردن من وافدين عرب نتيجة الثورات العربية في بلدانهم وخصوصاً من مصر وليبيا وسوريا حيث يشكل ذلك عبء إضافي خاصة في المجال الأمني وما يحتاجه هؤلاء من رعاية ومتابعة، وانعكاس ذلك على معدلات وأنماط الجرائم المرتكبة في الأردن.

### مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتسم الجريمة بالزيادة والخطورة في المجتمعات الحديثة، بغض النظر عن حجم هذا المجتمع أو ذلك، أو بساطته وتعقده، نظراً لتعقد الحياة الاجتماعية، وسوء الأحوال الاقتصادية وانتشار البطالة... الخ (الغزوي، 2006). كما أن اختلاط الثقافات وتصارعها نتيجة اختلاط أبناء المجتمع مع غيرهم من الوافدين سواء أكانوا عمالة وافده أم غيرها يؤدي إلى وجود أنواع من الجرائم لم تكن معروفة في تلك المجتمعات، وكذلك زيادة في معدلات بعض الجرائم من مثل: الجرائم الأخلاقية، والجرائم ذات الطابع الاقتصادي؛ نتيجة للظروف التي يعيشها الوافدون في ذلك المجتمع. ولعل هذه المشكلة التي بات يعاني منها المجتمع الأردني منذ سنوات حيث بدأت الهجرات القسرية بكثافة منذ الحرب على العراق ونزوح الكثير من أبناء المجتمع العراقي للعيش في الأردن، كما أدت الصراعات التي تحيط بالمجتمع الأردني إلى دخول ثقافات غريبة عن ثقافة المجتمع الأردني وبالتالي أثر على نسبة ونوعية الجرائم المرتكبة، لذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة واقع وأنماط جرائم الوافدين في الأردن للفترة من عام (2010-2006) أي ما قبل حصول ما يسمى بالربيع العربي للوقوف على تلك الجرائم وقبل الهجرة السورية واليمنية وغيرها إلى الأردن طلباً للعيش الآمن هناك، وتكمن مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- ما أنماط الجرائم الواقعة على الانسان التي يرتكبها الوافدون في الأردن؟
- 2- ما أكثر أنواع الجرائم شيوعاً التي يرتكبها الوافدون في الأردن؟
- 3- ما أعداد الجناة من الوافدين في الأردن خلال الفترة من عام (2010-2006).
- 4- ما أكثر الوافدين ارتكاباً للجرائم في الأردن وفقاً لجنسياتهم؟

### أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال الاعتبارات التالية

#### أولاً: الأهمية النظرية

- 1- المساهمة في إغناء وتحديث الدراسات الاجتماعية والأمنية التي تتناول موضوع جرائم الوافدين في الأردن وما يشكله من

خطر يهدد أمن المجتمع الأردني.

2- تسعى الدراسة إلى ردف معرفة علمية إلى المكتبات الأردنية عموماً والأمنية خصوصاً، لأهمية موضوع جرائم الوافدين وما يشكله من خطر يهدد أمن المجتمع الأردني.

3- الوصول إلى نتائج علمية تعكس الواقع الحقيقي لحجم جرائم الوافدين في الأردن.

**ثانياً: الأهمية التطبيقية وتتمثل في:**

1- تسعى الدراسة من خلال نتائجها، إلى مساعدة الجهات المعنية بشكل مباشر بهذه المشكلة، للاستفادة منها، لمعرفة العوامل الحقيقية الكامنة وراء هذه الظاهرة، في ضوء نتائج الدراسة.

2- مساعدة أصحاب القرار على إيجاد وبلورة السياسات الاجتماعية والتشريعية المناسبة، ووضع الخطط العلاجية والإصلاحية والوقائية، للحد من انتشار هذه المشكلة، وأثارها الضارة على الفرد والمجتمع.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة التعرف إلى واقع وانماط الجرائم الواقعة على الإنسان من قبل الوافدين في الأردن، وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية:

- 1- التعرف إلى أنماط الجرائم الواقعة على الإنسان التي يرتكبها الوافدين في الأردن
- 2- معرفة أكثر أنواع الجرائم شيوعاً التي يرتكبها الوافدين في الأردن
- 3- معرفة أعداد الجناة من الوافدين في الأردن خلال الفترة من عام (2006-2010).
- 4- التعرف إلى أكثر الوافدين ارتكاباً للجرائم في الأردن وفقاً لجنسياتهم

**مفاهيم الدراسة:**

**الجريمة بالمعنى العام:**

الجريمة بمعناها العام ظاهرة اجتماعية وخلقية وسياسية واقتصادية، قبل أن تكون حالة قانونية، وانطلاقاً من هذا المفهوم يرى بعض الباحثين أنها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع، فالإجرام هو نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع، وقد كانت الجريمة في المجتمعات القديمة، تُعزى إلى نفس المجرم الشريرة، ولأن الانتقام هو الأساس في رد الفعل للسلوك الإجرام ي (الجميلي، 2001).

**التعريف القانوني للجريمة:**

يعرفها (السعيد، 2006)، على أنها سلوك (فعل أو امتناع) غير مشروع، أخلّ بمصلحة أساسية، صادرة عن إرادة جنائية، يقرر لها القانون عقوبة، أو تدبير إحترازي.

والجريمة من الناحية القانونية، هي كل فعل مخالف لأحكام قانون العقوبات، وهو القانون الذي يتضمن الأفعال المُجرّمة، ومقدار عقوبتها، وبما أن الجريمة هي فعل يضر بالمجتمع، فمن حق الهيئة الاجتماعية، أن تحافظ على سلامتها، بتشريع القوانين التي تتصدى لمن يعتدي على حرمتها، وتوضع العقوبات لتعاقب من يخالف أحكامها المُجرّمة (الجميلي، 2001).

**التعريف الاجتماعي للجريمة:** تُعد الجريمة في الأساس سلوكاً مغايراً لقيم المجتمع ومعاييره السائدة، وهذه القيم والمعايير هي الضوابط التي تحدد سلوك الأفراد، وتمنعهم من الخروج عليها، وذلك بسن القوانين التي تُجرّم فعل هؤلاء الأفراد، وتفرض عليهم عقوبات اجتماعية، قد تصل إلى النفي، أو العزل أو إلى الهجر في بعض المجتمعات.

وقد وردت مجموعة من التعريفات الاجتماعية للجريمة لعدد من الباحثين في هذا المجال لدى (الجميلي، 2001) كما يلي:  
يعرفها ثورستن سيلين (Sellin, 1968) على أنها سلوك مخالف للأعراف الاجتماعية سواء أكان هذا السلوك مخالفاً للقانون الجنائي أم لا.

أما دوركايم (Durkheim, 1952) فقد عرفها على أنها حقيقة اجتماعية وهي ظاهرة طبيعية للمجتمع، ولها وظيفتها الخاصة في خدمة المجتمع.

ويصف (الغزوي والبنوي، 1996)، الجريمة كظاهرة اجتماعية بأنها: تتصف بالنسبية، وإن ما يجعل الفعل جريمة ليس الفعل ذاته ولذاته، بل يعود إلى المجتمع الذي يُصدر أحكامه على أن هذا الفعل أو العمل هو فعل إجرامي، كما أن أنشطة الجرائم تختلف

حسب الزمان والمكان.

### الجريمة في علم الإجرام:

يقصد بالجريمة كظاهرة اجتماعية بأنها: كل فعل يتنافى مع القيم السائدة في المجتمع، وهي خطيئة اجتماعية تعارض قيم وأخلاق المجتمع (نجم، 2006). ويعرفها جاروفالو (Garovalo) على أنها: فعل ضار في مختلف المجتمعات وكافة الأزمان، وأنها تتعارض مع مشاعر الشفقة ومشاعر الأمانة أو العدالة، التي تعارفت عليها المجتمعات الإنسانية، وتتطور بتطور هذه المجتمعات على مر العصور، وتتوارثها الأجيال جيلا بعد جيل (الوريكات، 2009).

- **العمالة الوافدة:** كل عامل غير أردني يعمل في المملكة الأردنية الهاشمية سواء دخل إليها بطريقة رسمية أم غير رسمية الوافد: جاء تعريف الوافد عند (الفيروز أبادي، 1987، 591) مما يلي:

- الأوفاد: قوم.

- أوفاد: على سفر.

- الوافد: السابق من الإبل.

وجاء تعريف الوافد عند (الوادعي، 2001، ص14) بأنه ذلك الفرد الذي ينتقل من دولة إلى أخرى لغرض.

أما (آل جربوع، 2008، ص 17) فقد عرف الوافد على أنه وافد قدم إلى المملكة العربية السعودية حاصل على تأشيرة دخول معتمدة وموتقة من إحدى مكاتب ممثلات المملكة في الخارج إما للعمل أو الحج أو العمرة أو الزيارة.

- فيما يمكن لهذه الدراسة ان تعرف الوافد بأنه: هو كل شخص قدم الى المملكة الاردنية الهاشمية عن طريق المنافذ الحدودية سواء البرية ام البحرية ام الجوية بغرض العمل ام الزيارة ام المرور ام السياحة وغيرها.

### منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لمعرفة حجم وأنماط جرائم الوافدين في الأردن، من خلال الإحصائيات الرسمية الصادرة عن إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام، للفترة ما بين عام (2006-2010).

**مجتمع الدراسة:** تكون مجتمع الدراسة من جميع الجرائم الواقعة على الأتسان المرتكبة من قبل الوافدين في المملكة الأردنية الهاشمية، المسجلة رسميا في التقارير الإحصائية الجنائية لدى إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام، في الفترة ما بين عامي(2006-2010).

**عينة الدراسة:** تكونت عينة الدراسة من جميع جرائم الوافدين في الأردن كما وردت في التقارير الإحصائية كما هي مسجلة في مديرية الأمن العام / إدارة المعلومات الجنائية للأعوام من (2006-2010).

### الإجراءات:

تم مراجعة إدارة المعلومات الجنائية، للحصول على الإحصائيات اللازمة لإجراء الدراسة، واشتملت التقارير التي تم الوصول إليها على جميع الجرائم المسجلة رسميا بعد اعتمادها وتوثيقها رسميا، حال صدور التكييف القضائي النهائي، ووصفها بأنها جرائم مرتكبة من قبل الوافدين في الأردن.

**أداة الدراسة:** استخدمت الدراسة البيانات الجاهزة، التي أظهرتها السجلات الرسمية، الصادرة عن إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام، لمعدلات الجرائم التي وقعت خلال الفترة من عام (2006-2010).

### أسلوب تحليل البيانات:

تم تفرغ البيانات الواردة في التقارير الإحصائية الجنائية للأعوام (2006-2010)، في برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Package For Social Sciences Statistical، وتم حساب النسبة المئوية، والمتوسط الحسابي، ، للجدول الواردة في الدراسة.

تم تحليل البيانات الواردة في الإحصائيات الرسمية لدى مديرية الأمن العام/ إدارة المعلومات الجنائية للأعوام 2006-2010 وهذه الأرقام قد لا تعكس الواقع الفعلي لجرائم العمالة الوافدة في الأردن حيث أن هناك الكثير من الجرائم التي ترتكب ولا تصل لعلم السلطات المختصة وبالتالي فإنها لا تُسجل ضمن الإحصائيات المتعلقة بجرائم العمالة الوافدة في الأردن.

## الإطار النظري والدراسات السابقة

### أولاً: الإطار النظري

**العمالة الوافدة وأثارها السلبية** أوضحت العمالة الوافدة ظاهرة من الظواهر المعقدة التي طالت المجتمعات، وأثرت عليها تأثيراً مباشراً من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. وعلى الرغم من أن العمالة الأجنبية ظاهرة موجودة في كل دول العالم تقريباً، إلا أنها اكتسبت في المنطقة العربية أبعاداً خاصة، فقد كانت \_ أي العمالة \_ إحدى نتائج النمو المتسارع الذي شهدته بلدان الخليج الذي تطلب مساهمة العمالة الوافدة، ألا أن طبيعة هذا التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الخليج في ظل اقتصاديات ريعية معتمدة على إيرادات بيع النفط الخام وحدها، في ظل شيوع القيم الاجتماعية السلبية تجاه العمل وترسيخ النزعات الاستهلاكية في صفوف المواطنين، أدى إلى تزايد الاعتماد أكثر وأكثر، وتهميش دور العمالة الوطنية التي تركزت في الوظائف الحكومية التي تُعد الأعلى راتبا والأكثر أمانة من الناحية الوظيفية (العتيبي، 2009)

مما لا شك فيه أن العمالة الوافدة تؤثر في حياة الناس عن قصد أو عن غير قصد، بسبب ما تحمله معها من أخلاق وأفكار ومعتقدات وعادات وتقاليد ولهجات، فنتيجة اختلاطهم بالناس لا بد أن يحدث هذا التأثير، حسياً كان أو معنوياً، ظاهرة أو خفياً، ولو على المدى البعيد. ومن صور هذا التأثير السلبي ما يتجسد في الأبعاد التالية:

**أولاً: البعد الاجتماعي:** إن وجود أعداد كبيرة من الشباب الذكور العزاب الذين يفدون إلى المنطقة بدون أسرهم يؤثر على التجانس النوعي في السكان ويهدد بوجود جرائم وانحرافات سلوكية وأخلاقية، كما أن تباين الثقافات واللغات والمعتقدات التي يحملها قطاع كبير من المهاجرين يعوق التجانس الاجتماعي والسكاني والثقافي ويؤثر على الهوية القومية للمنطقة، كما أن هذا الوضع يؤدي إلى صراع قيمي لاختلاف العادات والتقاليد وتباين أنماط السلوك بين الفئات المهاجرة والسكان الأصليين في المستقبل البعيد (العتيبي، 2009).

إن معظم العمالة الوافدة من ذوي التعليم المتدني والأميين وهو من العوامل التي تزيد من نسبة الأميين بين سكان المنطقة (بما فيهم العمال الوافدين)، ومن الطبيعي أن الأمية تؤدي إلى ممارسات وأنماط سلوكية وعادات سيئة، وانتشار الخرافات وتآثر العلاقات الاجتماعية بين الجماعات الأصلية والمهاجرة، حيث تميل بعض الجماعات الوافدة إلى العزلة والانسحاب في بعض المناطق لممارسة عاداتها وأنماط سلوكها بحرية، ومن الطبيعي أن تكون هناك الثنائية السكانية مما يؤدي إلى توتر العلاقات الاجتماعية والشعور بالاغتراب وعدم التجانس الاجتماعي (الجرادوي، 1990).

**ثانياً: البعد الأمني** إن استقدام الأيدي العاملة الأجنبية أدى إلى نشوء تجمعات سكانية وافدة لها قيمها المغايرة وثقافتها المتباينة مما يؤدي إلى حوادث عنف سواء في القتل أو السرقة لبعض المتعطلين، هذا إلى جانب أن تبيعة هذه التجمعات العمالية لدول مكتظة بالسكان وتعاني من البطالة وسوء الأوضاع الاقتصادية يجعل أمر استمرارية وجودها أو تسخيرها لخدمة أغراض قوى أجنبية أمراً محتملاً ضد أمن المملكة وسلامة أراضيها واستقرارها الوطني، ويزيد الأمر خطورة مطامع الوكالات التجارية التي تسعى جاهدة إلى تصدير أعداد كبيرة من العمالة وخاصة الآسيوية كأى سلعة لتحقيق الأرباح الطائلة بالنظر إلى أن النسبة الغالبة من هذه العمالة من الذكور الشباب مما يؤدي إلى انتشار بعض الجرائم كالمخدرات والسرقة وغيرها. (الجرادوي، 1990) أضف إلى ذلك أن البعض من العمالة الوافدة يقوم بنشر المسكرات والمخدرات والصور الخليعة في صفوف من يقيمون بينهم. فيحصل بسبب ذلك الشر والفساد والتحلل الأخلاقي والتفكك الأسري، حتى وقع كثير من الأبناء ضحية هذا الوباء، ودخلوا ميدان الإدمان عن طريق هؤلاء.

إن من الظواهر الاجتماعية التي لها صلة قوية بالمستويات الاقتصادية المتدنية التي تلعب دوراً كبيراً في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة هي ظاهرة الفقر، وغالباً ما يصنف الفقر على أنه مدخل اقتصادي أساسي في تفسير الجريمة، وصلة الفقر بالجريمة ليست صلة حديثة فمنذ فترة طويلة أكد الفلاسفة والمصلحون الاجتماعيون على الفقر يلعب دوراً مهماً في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة (Ramsey, 1970).

**ثالثاً: البعد الثقافي:** من أخطر المشكلات التي تواجه أي مجتمع في العالم النيل من ثقافته، واللغة هي من أهم أدوات نقل التراث الثقافي والحفاظ عليه، وكثيراً ما نشهد استعمال الوافدين لمفردات من لغاتهم الأصلية وتأثر رجل الشارع بها والأطفال داخل الأسرة لمعايشتهم للخدم المربيات، واللغة ليست مجرد كلمات لكنها طريقة التفكير والاتصال بين أبناء الثقافة الواحدة مما يتوجب معه حمايتها والحفاظ على سلامتها، ووجود ثقافات متعددة داخل المجتمع الواحدة يفقده تجانسه ويضعف هويته القومية وهذا الأمر ندركها جميعاً حيث يلجأ الاستعمار إلى محاربة الثقافة الوطنية وإمعاناً في التأثير يقوم بإنشاء المدارس والجامعات ويحارب اللغة الوطنية حتى ينشأ السكان وهم على ارتباط فكري بالدولة المستعمرة (إبراهيم، 1983).

**رابعاً: البعد السياسي:** إن العمالة الوافدة وخاصة الأجنبية في الدول العربية تسبب في بعض الإحراجات السياسية لبعض الدول،

وهناك مؤثرات دالة على المصاحبات السلبية للعمالة الوافدة التي تتمثل في وجود بعض الضغوط من قبل حكومات العمالة الوافدة لاستيعاب أعداد هائلة من العمالة الذي سوف يترتب عليه في المستقبل زيادة حجم العمالة الوافدة، وقد ساهمت عوامل عدة منها الضغوط من بعض الدول الأجنبية بدعوى حماية مصالح رعاياها لتجد مبرراً للتدخل لاستمرار تدفق الأموال عليها لتحسين ميزان مدفوعاتها والتخفيف من حدة البطالة بها. كما تسيطر على سوق العمالة قوى خفية وعوامل سياسية تؤثر على القرار الاقتصادي والاجتماعي الرشيد الذي ينعكس إيجاباً على المجتمع بشكل عام فظاهرة تجارة الإقامات أصبحت واضحة للعيان والعمالة الوافدة التي بلا مؤهل والهامشية تقوم بدفع مبلغ مقطوع لهؤلاء التجار، كما أثرت العوامل السياسية على أعداد ونوعية العمالة الوافدة خصوصاً في السنوات الأخيرة أكد وجود فاعلية العوامل غير الاقتصادية المسيطرة على سوق العمل (مبارك، 1998).

**خامساً: البعد الاقتصادي:** لا شك أن الوجود المكثف للسكان الوافدين وخاصة فئة العمالة الوافدة يشكل استنزاف للموارد الاقتصادية نظير الأجور التي يقاضونها والتحويلات الكبيرة لبلدانهم الأصلية وإلى التكلفة المالية غير المباشرة لهذه العمالة كبيرة العدد نتيجة لتحمل الدولة الجانب الكبير من هذه التكلفة عن طريق الدعم المباشر وغير المباشر للخدمات (الرعاية الصحية، والتعليمية، والمواصلات، الكهرباء، المواد الغذائية... الخ) (مبارك، 1998).

ومن جهة أخرى فإن الاعتماد على العمالة الوافدة بالنسبة للاحتياجات الفعلية يخلق فائضاً من المهاجرين الذين لا تحتاجهم التنمية من ناحية الكم والكيف حيث لا مجال للانتقاء، بالإضافة إلى ذلك فإن وجود العمالة الوافدة يتركز في قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي يؤدي إلى الشعور الدائم بالاستعانة بهم واستقرارهم ويستبعد المواطنين من بعض الوظائف والمهن ويؤثر سلباً على في القطاعات الإنتاجية الرئيسية (الجرداوي، 1990) إذ إن نقشي ظاهرة العمالة الوافدة تتمثل في مشاكل فائض العمالة والبطالة خاصة بين المواطنين وما يرتبط بها من مشكلات أمنية واقتصادية واجتماعية وعدم تحمس المواطنين لاكتساب المعارف والمهارات المطلوبة للمهن البسيطة التي تتطلب الجهد البدني أيضاً. أن قدوم الوافدين وهجرتهم إلى الأردن ليست هجرة أفراد أو قوة عمل مجردة بل هي بالضرورة \_ هجرة تقاليد وعادات وقيم ترافق المهاجر، وهذه العملية بكتافتها واستمرارها تتسرب داخل قطاعات المجتمع، الأمر الذي يجعلها بطول فترة الإقامة تبدأ في الرسوخ كعمود ذهني أولاً لدس المحيطين ثم التسرب عن طريق الاتصال وبالاحتكاك المباشر بأفراد فضلاً عن تأثير أكثر خطراً، وهو تأثير المربيات على جيش النشء في المنطقة، وهو يكاد يكون أخطر الآثار المترتبة على وجود العمالة الأجنبية (محجوب، 1977).

**نظرية البناء الاجتماعي** لقد صاغ روبرت ميرتون (Merton, 1957) نظرية البناء الاجتماعي وتقوم هذه النظرية على أن هنالك عنصرين أساسيين في ثقافة المجتمع وفي تنظيمه الاجتماعي وهي: الغايات (الأهداف) التي ترسمها الثقافة لأفراد المجتمع، والتركيب الاجتماعي الذي يتيح للأفراد تحقيق غاياتهم (أهدافهم). (الدوري، 1984).

يجد ميرتون أن النظام الذي تصبح فيه الأهداف الثقافية والوسائل البنائية المشروعة متكاملة يتميز بالتوازن؛ لأن الفاعلين سيشاركون في الغايات أو يستوعبونها ويمثلونها وتصبح الأهداف جزءاً من بنائهم السيكولوجي والحاجاتي. وسوف يقبلون جميعاً ويستخدمون الوسائل المحققة لهذه الغايات باعتبارها مشروعة. (العتيبي، 2005).

ويحدث سوء التكامل أو اختلال التوازن عندما ينعدم التوازن الضمني بين الأهداف والوسائل وبعبارة أخرى عندما يقبل الفاعلون الوسائل ولكنهم يرفضون الأهداف المشروعة أو يسعون وراء أهداف بديلة فيقال أن هناك انحرافاً أو شذوذاً (الدوري، 1984). وقد ركز ميرتون على عملية الابتكار حيث إن الفرد يلجأ إلى ابتكار وسائل غير مشروعة لتحقيق الأهداف المشروعة، كما يلجأ البعض إلى عملية الانسحاب، وذلك حين يفشل في مواجهة الواقع فلا يجد وسيلة إلا الانسحاب من هذا الواقع كالإدمان على المخدرات أو الكحول في بعض الحالات. (عسيري، 1989). وهذه النظرية تنطبق على الكثير من العمال الوافدين، فحينما لا يستطيع هؤلاء العمال في ضوء التركيب الاجتماعي الاندماج مع أفراد المجتمع المحلي لما يعانيه من صعوبة في التفاهم مع أفراد المجتمع، وبالأخص العمالة غير العربية، نظراً لاختلاف اللغة، ولهذا فإن كل من الفئتين (العمالة الوافدة، وأفراد المجتمع المضيف) يعيشان في شبه عزلة عن بعضها وما يربط بينهما هو علاقات عمل فقط، مما يوجد لدى أفراد تلك العمالة شعور بالعزلة والانعزالية فيكونون عرضة للأفكار والأوهام ويصاب بعضهم بالإحباط، وقد يلجأ بعضهم إلى الانسحاب عن طريق الإدمان على المخدرات أو المسكرات، هروباً من واقعه الذي يعيشه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن بعض العمال قد وضع في مخيلته قبل قدومه إلى البلاد بعضاً من الأهداف المالية التي يسعى إلى تحقيقها كتحقيق مكاسب مادية وتسديد بعض التزاماته تجاه أفراد أسرته، أو تجاه الآخرين. وحينما لا يتمكن من تحقيق تلك الأهداف فإنه يسعى إلى ابتكار وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافه، كأن يلجأ إلى السرقة أو الاختلاس أو التزوير وذلك محاولة منه لتحقيق الأهداف المادية. (العتيبي، 2005). ويمكن القول بأن بعض العمالة الوافدة لديها ثقافات مختلفة ومغايرة للأنظمة في المملكة الأردنية الهاشمية،

وبذلك يقعون في الفعل المُجرم المخالف لأنظمة المجتمع الأردني، كما أنهم قد يلجأون إلى وسائل غير مشروعة من أجل تحقيق أهدافهم. نظريات الفرصة.

هناك عدد من النظريات تعتمد في تفسيرها للسلوك المنحرف على مفهوم الفرصة، ومنها:

#### 1- نظرية تباين الفرص لكولارد واوهلن (Cloward & Ohlin)

يرى كولارد واوهلن أن الضغوط تدفع إلى السلوك المنحرف نتيجة للفجوة بين الأهداف والوسائل وأن الكثير من الممارسات الجانحة ما هي إلا وسائل تأقلم للضغوط البنائية وإن التناقض واضح بين الطموحات والقنوات المشروعة (Coward & Ohlin. 1960: 105 - 106) ويرى كولارد واوهلن انه عندما تسد الفرص المشروعة تقع الجريمة مثل استخدام المخدرات، وإذا سدت الفرص المشروعة وغير المشروعة، تقع جرائم العنف كأمل في فتح منافذ لتحقيق الأهداف المرغوبة ثقافياً (Cloward & OhlinK 1959) وتعد نظريتهما في الفرص الفارقة (Differential opportunity) مهمة، لأنها أضافت وجود الفرص غير المشروعة. وترى هذه النظرية أن نمط الثقافة الفرعية المنحرفة يعتمد على درجة الاندماج الموجودة في المجتمع، فعندما تغلق الفرص والوسائل المشروعة، يلجأ بعهم إلى الفرص غير المشروعة

#### مدخل النشاط الرتيب The Routine Activity Approach. (لورانس كوهين وفيلسون، 1979، Cohen & Felson)

يقوم هذا المدخل على ثلاثة أجزاء رئيسية هي:

1- المجرم ذو الرغبة A likely Offender.

2- الهدف المناسب Suitable Target.

3- غياب الرقابة القادرة Absence Of Capable Guardian.

بالنسبة للمكون الأول وهو المجرم ذو الرغبة، ويعني ذلك أي شخص قد يرتكب جريمة ولاي سبب، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو كيف نميز بين المجرمين؟ فلا نجد جواباً على ذلك، وقد يعود السبب في ذلك إلى رغبة الباحثين بعدم الحديث عن الدافعية، أما الجزء الثاني وهو الهدف المناسب الذي قد يكون شخصاً أو شيئاً ما، وأخيراً غياب الرقابة القادرة وليس المقصود هنا رجال الأمن فقط، بل الجيران وربما وسائل الرقابة الالكترونية والأقفال الآمنة وغيرها.

ويعني ذلك أن مدخل (الأنشطة الرتيبة) يجمع بين الجاني والمجني عليه في الزمان والمكان، حيث يوجد مجرم لديه رغبة في ارتكاب جريمة بحق مجني عليه، بتوفر شرطين آخرين هما: الهدف المناسب، وغياب الرقابة. فإذا ما اجتمعت هذه المكونات الثلاثة ازدادت احتمالية حدوث الجريمة.

#### الدراسات السابقة وذات الصلة:

##### 1- الدراسات العربية:

هناك مجموعة من الدراسات التي أجريت حول جرائم الوافدين سواء على المستوى العربي أو الأجنبي ومن هذه الدراسات: دراسة (الطويرشي، 2010) بعنوان "العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي، التي هدفت إلى التعرف على علاقة العمالة الوافدة المسجونين في السجن العام بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية من حيث أسبابها وأنواعها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: أن الحاجة للمال كانت السبب الأهم لدى العمالة الوافدة لارتكاب الجريمة، وكذلك جاءت جريمة السرقة في المرتبة الأولى بين الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين تلاها جرائم المخدرات ثم القتل ثم الدعارة. دراسة بعنوان: العمالة الوافدة رفعت معدلات البطالة بين المواطنين الخليجيين، أعدتها (الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، 2008)، هدفت إلى تفصي العلاقة بين العمالة الوافدة والبطالة، وقد توصلت إلى عدة نتائج كان من أهمها: إن من أهم آثار العمالة الوافدة السلبية تفاقم مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، وإن هناك مشاكل اجتماعية كثيرة ومتنوعة بسبب العمالة الوافدة تؤثر على وحدة المجتمعات الخليجية وتماسكها، فكثير منها تمتاز دينانيتها وعاداتها وتقاليدها وثقافتها، مما يساهم في تفاقم معدلات الجريمة بين صفوفها وانتشار حالات الانتحار وارتكاب جرائم السرقة والتزوير وغيرها.

قام (العتيبي، 2005) بدراسة بعنوان: دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أكثر الجنسيات ترويحاً للمخدرات، والطرق والأساليب المتبعة في ترويج المخدرات، وقد توصلت الدراسة إلى أن الباكستانيين هم أكثر الوافدين ترويحاً للمخدرات، ثم الأفغانيين ثم السوريين تلاهم اليمانيين، ومن الطرق والأساليب المتبعة في ترويج المخدرات إخفائها في أماكن آمنه، والاستعانة ببعض الأفراد من ضعاف النفوس في ترويجها وبيعها،

واستنجاز الشقق واستعمالها كأوكار للترويج والبيع لهذه الآفة.

في دراسة قام بها (التقفي، 2000) بعنوان: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لزيادة العمالة الوافدة ونقص توظيف القوى العاملة الوطنية في القطاع الأهلي، التي هدفت إلى وصف وتحديد العوامل المؤثرة في قلة حجم العمالة المواطنة وتزايد أعداد العمالة الوافدة وتحديد وتحليل الآثار المترتبة على ذلك، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها: أن التوسع في استخدام العمالة الوافدة في القطاع الأهلي على حساب العمالة المواطنة أدى إلى زيادة معدلات البطالة والإخلال بخطط التنمية، وظهور أنماط جديدة للحياة الاجتماعية تتمثل في اختلاف العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والفكرية والدينية، وهذا أدى إلى تباين في السلوكيات وظهور حالة من الصراع الذي يؤدي إلى التفكك والانحلال الاجتماعي. كما أشارت النتائج إلى أن التوسع في استخدام العمالة الوافدة يخلق بعض الإشكاليات من عدم التوافق مع نمط الحياة نقي المجتمع المضيف كتورطها في الحوادث الجنائية، هذا إلى جانب أن العمالة الوافدة لها أثر كبير في ارتفاع معدلات الجريمة حيث تشير إحصاءات الجريمة في المملكة العربية السعودية إلى وجود ارتباط طردي بين زيادة أعداد الوافدين وارتفاع إسهامهم في حركة الجريمة.

وفي دراسة أجراها (الزومان، 2000) بعنوان: أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة وعلاقتها بخصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وقد خلصت الدراسة إلى أن جرائم المخدرات احتلت الصدارة بين الجرائم التي ارتكبتها الوافدين بمدينة الرياض تلاها جريمة السرقة والمسكرات، وأغلب مرتكبي جرائم المخدرات من الجنسية الباكستانية، ومرتكبي جرائم المسكرات من الجنسية الهندية، أما جرائم الاعتداء على الأموال فكانوا من الجنسية الفلبينية، أما الجنسية اليمنية فقد احتلت الصدارة في الجرائم الأخلاقية، وأخيراً مرتكبي جرائم الرشوة والتزوير اشترك في صدارتها أربع جنسيات هي: الباكستانية، والهندية، البنغلادشية واليمنية، وبلغ عدد الأنماط الإجرامية التي ارتكبتها العمالة الوافدة 41 نمطاً وتشمل الجرائم الأخلاقية وجرائم الأموال وجرائم الاعتداء على النفس وجرائم المخدرات وجرائم المسكرات وجرائم التزوير وجرائم أخرى متنوعة.

#### الدراسات الأجنبية:

في دراسة قام بها (Johny Kutty, 2005) بعنوان " الاتجار بالبشر: والعمالة المنزلية" ودلت النتائج أن الحروب الأهلية وغياب الديمقراطية ونقص حقوق المرأة وضعف نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لها تأثير على زيادة معدلات الاتجار بالبشر. وأجرت (Bahija, 2007) بعنوان " ضحايا الاتجار بالبشر من النساء في عصر العولمة" وشملت عينة الدراسة (643) مهاجرة، ودلت النتائج أن (46.3%) من المهاجرات تم استغلالهن جنسياً وأجبرن على ممارسة الدعارة والسياحة الجنسية، وأن (37.1%) من المهاجرات تم استغلالهن للعمل كراقصات ونادلات.

وفي دراسة قام بها (Chin, 2008) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العمالة المنزلية والعبودية. وتكونت عينة الدراسة (256) عمالة في ماليزيا وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أن أسباب الحاجة للعمل هي أسباب مادية، وتوصلت الدراسة أن العاملات يتعرضن للإهانة وزيادة في عدد ساعات العمل اليومي.

وأجرى كل من (Kousha, 2009) دراسة هدفت إلى جرائم العمالة المنزلية في أيرلندا، استخدمت الدراسة عينة مكونة من (474) من العاملات في البيوت الأيرلندية وهي في معظمها من الجنسيات الآسيوية. وتوصلت الدراسة إلى أن (83.9%) من العاملات إناث، وأن أسباب الجريمة هي الدفاع عن النفس، والانتقام والجهل بعواقب الأمور.

وأجرت (Ashley, 2009) بعنوان " الاتجار بالبشر والسياسة العالمية: وشملت عينة الدراسة (643) مهاجرة، ودلت النتائج أن (46.3%) من المهاجرات تم استغلالهن جنسياً وأجبرن على ممارسة الدعارة والسياحة الجنسية، وأن (37.1%) من المهاجرات تم استغلالهن للعمل كراقصات ونادلات.

**ما يميز هذه الدراسة:** ركزت الدراسات السابقة على أبعاد وأثار العمالة الوافدة من حيث انعكاساتها الأمنية والنظامية والاجتماعية والسياسية، وعلى الأسباب التي أدت الاعتماد على هذه العمالة والآثار السلبية للعمالة الأجنبية الوافدة، وركزت دراسة (الزومان، 2001) على خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية وعلاقتها بالجريمة، كما ركزت دراسة (العتيبي، 2005) على دورهم في تهريب المخدرات، وجاءت دراسة (الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، 2008) لمعرفة العلاقة بين العمالة الوافدة وزيادة نسبة البطالة في بعض الدول، كما تطرقت بعض الدراسات السابقة إلى التعرف على أكثر الأنماط الجرمية شيوعاً بين العمالة الوافدة، وإلى التعرف على حجم الجريمة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، واتجاهات الجريمة لدى تلك العمالة، والتعرف إلى أنماط جرائم تلك العمالة، فيما جاءت هذه الدراسة التعرف إلى حجم الجرائم الواقعة على الأشخاص والمرتكبة من قبل الوافدين في الأردن في الفترة من عام 2006-2010، وما هي أكثر الجرائم ارتكاباً من قبل الوافدين ومعرفة أكثر الوافدين ارتكاباً لتلك الجرائم وفقاً لجنسياتهم؟.

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما أنماط الجرائم التي يرتكبها الوافدون في الأردن؟

الجدول (1)

أنماط الجرائم المرتكبة في المملكة من قبل الوافدين

النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	المجموع	السنة					نوع الجريمة
			2010	2009	2008	2007	2006	
16.90%	868.4	4342	885	810	1055	823	769	الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان
1.54%	78.8	394	79	67	28	66	154	الجرائم المخلة بالثقة العامة
59.80%	3070.8	15354	3159	2915	3140	3366	2774	الجرائم التي تقع على الأموال
0.99%	51.0	255	55	49	51	47	53	الجرائم التي تمس الدين والأسرة
3.45%	177.6	888	166	195	189	175	163	الجرائم التي تقع على الإدارة العامة
0.16%	8.4	42	7	4	6	20	5	الجرائم المخلة بالإدارة القضائية
1.64%	84.6	423	193	67	55	68	40	الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة
3.33%	171.2	856	184	200	127	175	170	الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة
12.19%	626.2	3131	657	607	750	524	593	جرائم أخرى
100%	5137	25685	5385	4914	5401	5264	4721	المجموع

يتضح من الجدول (1) أن الجرائم الواقعة على الأموال قد احتلت المرتبة الأولى بين أنماط الجرائم المرتكبة في الأردن من قبل الوافدين بمجموع (15354) جريمة بمتوسط حسابي بلغ (3070,8) ونسبة مئوية بلغت (59,80%) تلتها الجرائم الواقعة على الإنسان بمجموع (4342) جريمة، بمتوسط حسابي بلغ (868,4) ونسبة مئوية بلغت (16,90%) ثم جاءت الجرائم الأخرى والموضح أنواعها في الجدول (11) بمجموع (3131) بمتوسط حسابي بلغ (626,2) ونسبة مئوية وصلت إلى (12,19%)، تلتها الجرائم التي تقع على الإدارة العامة (الرشوة، الاختلاس، استئثار الوظيفة، المقاومة والاعتداء على الموظفين) بمجموع (888) ومتوسط حسابي بلغ (177,6) ونسبة مئوية بلغت (3,45%). في حين احتلت الجرائم المخلة بالإدارة القضائية (كتم الجنايات والجنح، استيفاء الحق بالذات) المرتبة الأخيرة بمجموع (42) جريمة بمتوسط حسابي بلغ (8,4) ونسبة مئوية بلغت (0,16%). تلتها الجرائم التي تمس الدين والأسرة (إفساد الرابطة الزوجية، الزنا) بمجموع (255) جريمة، بمتوسط حسابي (51,0) ونسبة مئوية بلغت (0,99%)

الجدول (2)

الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان

النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	المجموع	السنة					نوع الجريمة
			2010	2009	2008	2007	2006	
4.50%	39.0	195	43	36	48	40	28	الشروع بالقتل
1.12%	9.8	49	9	3	7	8	22	القتل مع سبق الإصرار (العمد)
0.49%	4.2	21	6	4	5	2	4	القتل القصد
0.13%	1.2	6	1	0	0	4	1	الضرب المفضي إلى الموت
0.33%	2.8	14	6	3	0	4	1	القتل من غير قصد (القتل الخطأ)
8.45%	73.4	367	63	55	103	86	60	الإيذاء البليغ
49.60%	430.8	2154	434	402	537	402	379	الذم والقدح والتحقير
23.74%	206.2	1031	228	217	229	182	175	التهديد
11.64%	101	505	95	90	126	95	99	خرق حرمة المنازل
100%	868.4	4342	885	810	1055	823	769	المجموع

يتبين من الجدول (2) الذي يمثل الجرائم الواقعة على الإنسان أن جريمة الذم والقدح والتحقير قد احتلت المرتبة الأولى بمجموع

(2154) جريمة، بمتوسط حسابي بلغ (430,8) ونسبة مئوية بلغت (49.60%)، تلتها جرائم التهديد بمجموع (1031) جريمة، ومتوسط حسابي بلغ (206.2)، ونسبة مئوية بلغت (23.1%)، تلتها جريمة خرق حرمة المنازل بمجموع (505) جرائم، وبتوسط حسابي بلغ (101) ونسبة مئوية بلغت (11.64%). ثم تلتها جرائم الإيذاء البليغ بمجموع (367) جريمة، بمتوسط حسابي (73.4) ونسبة مئوية بلغت (8.45%). تلتها جرائم الشروع في القتل بمجموع (195) جريمة، بمتوسط حسابي بلغ (39.0) ونسبة مئوية بلغت (4.50%). أما أقل الجرائم الواقعة على الإنسان ارتكاباً من قبل الوافدين فقد جاءت جريمة الضرب المفضي إلى الموت بمجموعه (6) ستة جرائم خلال الخمس سنوات، بمتوسط حسابي بلغ (1.2) ونسبة مئوية بلغت (0.13%) تلتها جرائم القتل من غير قصد (القتل الخطأ) بمجموع (14) جريمة بمتوسط حسابي بلغ (2.8) ونسبة مئوية بلغت (0.33%) ثم جاءت جريمة القتل القصد بمجموع (21) جريمة، وبتوسط حسابي بلغ (4.2) ونسبة مئوية بلغت (0.49%) تلتها جريمة القتل مع سبق الإصرار (القتل العمد) بمجموع (49) جريمة وبتوسط حسابي بلغ (9.8) ونسبة مئوية وصلت إلى (1.12%).

## الجدول (3)

## الجرائم التي تمس الدين والأسرة

النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	المجموع	السنة					نوع الجريمة
			2010	2009	2008	2007	2006	
60.22%	54.2	271	20	21	5	16	17	إفساد الرابطة الزوجية
39.78%	35.8	179	35	28	49	31	36	الزنا
100%	90	450	55	49	51	47	53	المجموع

يتضح من الجدول (3) الذي يمثل الجرائم التي تمس الدين والأسرة، بأن جريمة إفساد الرابطة الزوجية قد احتلت المرتبة الأولى بمجموع (271) جريمة، بمتوسط حسابي بلغ (54.2) ونسبة مئوية بلغت (60.22%)، تلتها جريمة الزنا بمجموع (179) جريمة، وبتوسط حسابي بلغ (35.8)، ونسبة مئوية بلغت (39.78%).

## الجدول (4)

## الجرائم المخلة بالإدارة القضائية

النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	المجموع	السنة					نوع الجريمة
			2010	2009	2008	2007	2006	
23.80%	2.0	10	2	1	1	6	0	كتم الجنايات والجنح
76.20%	6.4	32	5	3	5	14	5	استيفاء الحق بالذات
100%	8.4	42	7	4	6	20	5	المجموع

يوضح الجدول (4) الذي يمثل الجرائم المخلة بالإدارة القضائية أن جريمة استيفاء الحق بالذات قد احتلت المرتبة الأولى بمجموع (32) جريمة، بمتوسط حسابي بلغ (6.4) ونسبة مئوية بلغت (76.20%)، تلتها جريمة كتم الجنايات والجنح بمجموع (10) جرائم، وبتوسط حسابي بلغ (2.0)، ونسبة مئوية بلغت (23.80%).

## الجدول (5)

## الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة

النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	المجموع	السنة					نوع الجريمة
			2010	2009	2008	2007	2006	
38.29%	32.4	162	46	30	40	31	15	إطلاق العيارات النارية
35.47%	30.0	150	45	33	15	34	23	إضرار الحرائق
26.24%	22.2	111	102	4	0	3	2	الاتفاق الجنائي
100%	84.6	423	193	67	55	68	40	المجموع

يتضح من الجدول (5) بأن جريمة إطلاق العيارات النارية قد احتلت المرتبة الأولى بمجموع (162) جريمة، بمتوسط حسابي بلغ (32.4) ونسبة مئوية بلغت (38.29%)، تلتها جريمة اضرار الحرائق بمجموع (150) جريمة، وبتوسط حسابي بلغ (30)، ونسبة مئوية

بلغت (35.47%). ثم جاءت جريمة الاتفاق الجنائي بمجموع (111) جرائم لكل منها، ومتوسط حسابي بلغ (22.2)، ونسبة مئوية بلغت (26.24%).

وقد يعزى ذلك إلى أن الوافد قد يلجأ إلى مثل هذه الجرائم أحياناً من أجل الحصول على إقامة رسمية أو تجديد تصاريح العمل والإقامة، أو التهرب من دفع المبالغ المالية المترتبة على إقامته في الأردن، كما أن معظم الوافدين هم من العمالة الوافدة التي تبحث عن فرصة عمل طلباً للرزق، وعندما لا تتاح لهم الفرصة لتحقيق ذلك بالوسائل المشروعة يلجأ البعض منهم إلى الوسائل غير المشروعة كلما ساحت لهم الفرصة لذلك، وهذه النتيجة تتفق مع نظرية ميرتون حيث إن الفرد يلجأ إلى الوسائل غير المشروعة لتحقيق أهداف مشروعة عندما لا يجد الفرصة المناسبة لتحقيقها بالوسائل المشروعة، وتتفق أيضاً مع نظرية النشاط الرتيب (الروتيني) حيث إن هذه الوسيلة تعدّ هدفاً سهلاً فيلجأ الوافد إلى ارتكاب تلك الجريمة خاصة إذا كانت لديه الرغبة أو الدافعية لارتكاب هذا الجرم في ظل غياب الرقابة، وتتفق أيضاً مع نظرية الضبط الذاتي ونظرية الضغوط العامة عندما تكون الضغوط على الفرد كبيرة قد تدفع به إلى ارتكاب السلوك المنحرف والجريمة.

الجدول (6)  
الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة

نوع الجريمة	السنة					المجموع	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
	2010	2009	2008	2007	2006			
الاغتصاب	7	14	22	22	23	88	17.6	10.29%
الخطف	3	4	6	12	11	36	07.2	4.20%
هتك العرض	64	55	63	83	73	338	67.6	39.49%
جرائم البغاء	33	11	6	4	7	61	12.2	7.12%
فعل مناحي للحياء	39	62	10	57	41	209	41.8	24.41%
حيازة أشياء مخلة بالآداب العامة	0	2	0	3	5	10	02.0	1.17%
الحض على الفجور	4	7	1	5	3	20	04.0	2.33%
التعرض للآداب والأخلاق العامة	18	8	15	12	13	66	13.2	7.71%
الإجهاض	2	12	4	2	8	28	05.6	3.28%
المجموع	170	175	127	200	184	856	171.2	100%

يتبين من الجدول (6) الذي يمثل الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة بأن جريمة هتك العرض قد احتلت المرتبة الأولى بمجموع (338) جريمة، بمتوسط حسابي بلغ (67.6) ونسبة مئوية بلغت (39.49%)، تلتها جريمة فعل منافي للحياء بمجموع (209) جريمة، ومتوسط حسابي بلغ (41.8)، ونسبة مئوية بلغت (44.41%)، ثم جاءت الاغتصاب بمجموع (88) جريمة، ومتوسط حسابي بلغ (17.6)، ونسبة مئوية بلغت (10.29%)، أما أقل الجرائم في هذا النوع من الجرائم ارتكاباً من قبل الوافدين فقد جاءت جريمة حيازة أشياء مخلة بالآداب العامة بمجموع (10) جرائم خلال الخمس سنوات، بمتوسط حسابي بلغ (02.0) ونسبة مئوية بلغت (1.17%) تلتها جريمة الحض على الفجور بمجموع (20) جريمة بمتوسط حسابي بلغ (04.0) ونسبة مئوية بلغت (2.33%)، تلتها جريمة الإجهاض بمجموع (28) بمتوسط حسابي (05.6) ونسبة مئوية بلغت (3.28%)، ثم جاءت جريمة الخطف بمجموع (36) جريمة، ومتوسط حسابي بلغ (7.2) ونسبة مئوية بلغت (4.20%).

يتبين من الجدول (7) الذي يمثل الجرائم والقوانين الأخرى أن جريمة حيازة المواد المخدرة قد احتلت المرتبة الأولى بين الجرائم المرتكبة بمجموع (1681) جريمة، بمتوسط حسابي بلغ (336.2) ونسبة مئوية بلغت (53.69%)، تلتها جريمة الاتجار بالمخدرات بمجموع (403) جرائم، ومتوسط حسابي بلغ (80.6)، ونسبة مئوية بلغت (12.89%)، ثم جاءت جريمة تعاطي المواد المخدرة بمجموع (396) جريمة، ومتوسط حسابي بلغ (79.2)، ونسبة مئوية بلغت (12.64%)، تلتها جريمة مخالفة قانون الأسلحة بمجموع (345) جرائم، ومتوسط حسابي بلغ (69.0)، ونسبة مئوية بلغت (11.01%)، أما أقل الجرائم في هذا النمط ارتكاباً من قبل الوافدين فقد جاءت جريمة زراعة المخدرات فلم تسجل أية جريمة رسمياً خلال الخمس سنوات (2006-2010)، تلتها جريمة المقامرة بمجموع (11) جريمة بمتوسط حسابي بلغ (2.2) ونسبة مئوية بلغت (0.35%)، تلتها جريمة الانتحار التام بمجموع (22) حالة، بمتوسط حسابي (4.4) ونسبة مئوية بلغت (0.70%).

الجدول رقم (7)  
جرائم وقوانين أخرى

نوع الجريمة	السنة					المجموع	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
	2010	2009	2008	2007	2006			
الاتجار بالمخدرات	99	41	98	98	67	403	80.6	12.89%
زراعة المخدرات	0	0	0	0	0	0	0.00	0.00%
تعاطي المواد المخدرة	1	16	54	84	241	396	79.2	12.64%
حيازة المواد المخدرة	386	395	486	230	184	1681	336.2	53.69%
الانتحار التام	10	4	3	1	4	22	4.4	0.70%
محاولة الانتحار	55	48	16	18	9	146	29.2	4.67%
المقاومة	1	4	0	3	3	11	2.2	0.35%
مخالفة قانون الآثار	23	27	27	31	19	127	25.4	4.05%
مخالفة قانون الأسلحة	82	72	66	59	66	345	69.0	11.01%
المجموع	657	607	750	524	593	3131	626.2	100%

## الجدول (8)

## الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين والأردنيين للفترة من عام 2006-2010

نسبة الأجانب	عدد الجناة			السنوات
	العدد الكلي	الأجانب	الأردنيون	
8.77%	50517	4431	46086	2006
9.06%	55846	5059	50787	2007
9.82%	59182	5812	53370	2008
8.84%	63849	5647	58202	2009
8.85%	70471	6238	64233	2010

يتضح من الجدول (8) أن جرائم الأردنيين والوافدين في تزايد مستمر من عام إلى عام آخر حيث جاءت جرائم كلا الطرفين في عام 2010 هي الأعلى بمجموع كلي بلغ (70471) كانت جرائم الوافدين منها (6238) بنسبة مئوية بلغت (8.85%) تلتها الجرائم المرتكبة في عام 2009 بمجموع كلي بلغ (63849) كانت نسبة كانت جرائم الوافدين منها (5647) بنسبة مئوية بلغت (8.84%). تلتها الجرائم المرتكبة في عام (2008) بمجموع كلي بلغ (59182) كانت نسبة كانت جرائم الوافدين منها (5812) بنسبة مئوية بلغت (9.82%).

## الجدول (9)

## الجرائم المرتكبة في المملكة حسب نوعها خلال الفترة 2006-2010م

نوع الجريمة	جرائم الأردنيين	جرائم الوافدين	المجموع	نسبة جرائم الوافدين
الجنايات والجرح التي تقع على الإنسان	35287	4342	39629	10.95%
الجرائم المخلة بالثقة العامة	1176	394	1570	25.09%
الجرائم التي تقع على الأموال	128011	15354	143365	10.70%
الجرائم التي تمس الدين والأسرة	888	255	1143	22.30%
الجرائم التي تقع على الإدارة العامة	7307	888	8195	10.83%
الجرائم المخلة بالإدارة القضائية	176	42	218	19.26%
الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة	6773	423	7169	5.90%
الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة	5951	856	6807	12.57%
جرائم أخرى	17769	3131	20900	14.98%

يتبين من الجدول (9) أن الجرائم التي تقع على الأموال هي أكثر الجرائم المرتكبة في الأردن سواءً من الأردنيين أم من الوافدين بمجموع (143365) جريمة، كان منها ما مجموعه (15354) جرائم ارتكبت من قبل الوافدين بنسبة مئوية وصلت إلى (10.70%) تلتها الجرائم الواقعة على الأشخاص بمجموع (39629) كان منها (4342) جريمة ارتكبت من قبل الوافدين بنسبة مئوية بلغت (10.95%) تلتها الجرائم الأخرى التي تشتمل على جرائم المخدرات والانتحار، والمقامرة ومخالفة قانون الأسلحة، ومخالفة قانون الآثار، بمجموع كلي وصل إلى (20900) كان منها (3131) ارتكبت من قبل الوافدين، بنسبة مئوية وصلت إلى (14.98%). ويلاحظ أن هذه جرائم الوافدين تتناسب تناسباً طردياً مع جرائم الأردنيين حيث انه كلما زادت جرائم الأردنيين زادت جرائم الوافدين، أما إذا تم ترتيب تلك الجرائم حسب النسبة المئوية نجد أن الجرائم المخلة بالثقة العامة (تزوير النقد، التزوير الجنائي، تقليد ختم والدولة والعلامات الرسمية المرتكبة من قبل الوافدين قد احتلت المرتبة الأولى بمجموع (394) وبنسبة مئوية وصلت إلى (25.09%)، تلتها الجرائم التي تمس الدين والأسرة بمجموع (255) بنسبة مئوية وصلت إلى (22.30%) تلتها الجرائم المخلة بالإدارة القضائية بمجموع (42) جريمة وبنسبة مئوية بلغت (19.26%) ويعزى ذلك إلى الجرائم المرتكبة في هذا النوع من قبل الأردنيين قليلة جداً مما جعل نسبة ارتكاب جرائم الوافدين في هذا النوع من الجرائم أكثر من غيرها.

### الجدول (10)

#### توزيع الجناة وفقاً لجنسياتهم: (دول افريقيا)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
أثيوبيا	0	1	1	2	1	5
السنغال	0	0	1	0	0	1
نيجيريا	4	8	8	9	0	29
مدغشقر		0	0	1	0	1
الكاميرون	4	0	0	0	0	4
تشاد	1	0	1	0	0	2
كينيا	0	0	0	1	2	3
ساحل العاج	0	1	0	0	0	1
سيرالون	0	0	3	0	0	3
موريشوس	0	0	0	0	2	2
ليبيريا	0	0	2	0	0	2
غامبيا	0	1	0	0	0	1
غانا	1	4	2	2	0	9
غينيا	0	3	0	0	0	3
موريشوس	0	0	0	0	2	2
ليبيريا	0	0	2	0	0	2

يلاحظ من الجدول (10) أن نسبة الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين من الدول الإفريقية بأن الوافدين القادمين من نيجيريا قد احتل المرتبة الأولى بمجموع (29) شخص، ثم جاء الوافدون من غانا بمجموع (9) أشخاص تلاهم رعايا اثيوبيا بمجموع (5) جناة خلال الخمس سنوات، ثم جاءت باقي دول افريقيا بمجموع جناة تراوح بين الشخص الواحد والأربعة اشخاص خلال الخمس سنوات من عام 2006-2010.

ويلاحظ من الجدول (11) الذي يمثل الجناة من قارة آسيا بأن الدول التي لديها عمالة وافدة في الأردن هي التي لديها أشخاص جناة أكثر من غيرها ويلاحظ بأن الجناة هم في الغالب من الدول التي تعمل على تصدير العمالة المنزلية، فقد احتلت سيريلانكا المرتبة الأولى بمجموع (721) شخص ارتكبوا الجرائم في الأردن خلال الخمس سنوات، تلتها اندونيسيا بمجموع (502) شخص من الجناة خلال تلك الفترة، ثم جاءت الفلبين بمجموع (481) جاني خلال تلك الفترة.

## الجدول (11)

توزيع الجناة وفقا لجنسياتهم: (دول آسيا)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
أذربيجان	0	1	0	0	0	1
أفغانستان	0	2	0	0	1	3
الصين الشعبية	29	7	14	7	17	74
نيبال	0	0	0	0	1	1
الفلبين	61	117	94	93	116	481
الهند	26	12	15	5	17	75
اليابان	0	1	0	0	0	1
اندونيسيا	57	77	96	117	155	502
أوزبكستان	0	0	1	0	0	1
إيران	4	1	0	0	1	6
باكستان	27	41	31	42	35	176
بنغلاديش	64	52	48	66	54	284
تايلاند	0	9	0	0	1	10
كوريا الجنوبية	3	2	0	0	3	8
سيرلانكا	103	136	117	172	193	721
فيتنام	0	0	0	0	2	2
قازاخستان	0	1	0	0	0	1

## الجدول (12)

توزيع الجناة وفقا لجنسياتهم: (دول أمريكا)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
هندوراس	0	0	0	0	1	1
البرازيل	0	0	1	2	4	7
البيرو	0	0	0	0	21	21
نيوزلنده	0	1	0	0	1	2
المكسيك	0	1	5	0	1	7
امريكا	19	20	14	19	12	84
تشيلي	1	0	0	0	0	1
كوستريكا	0	1	0	1	0	2
كندا	1	3	1	6	3	14
فنزويلا	0	0	2	1	2	5

كما يلاحظ من الجدول (12) الذي يمثل الجناة من قارة أمريكا (الجنوبية والشمالية) بأن حملة الجنسية الأمريكية هم الأكثر ارتكابا للجرائم في الأردن بمجموع (84) جاني خلال تلك الفترة وقد يعود ذلك إلى ان هناك من الأردنيين وغير الأردنيين ممن يحملون الجنسية الأمريكية ويقومون في الأردن ويرتكبون بعض الجرائم، وبالتالي فان استخدام الجنسية الأمريكية يعطيهم امتيازات دون غيرهم من باقي الدول، تلاها الجناة من البيرو بمجموع (21) جاني، ثم حملة الجنسية الكندية بمجموع (14) جاني خلال تلك الفترة.

**الجدول (13)**

توزيع الجناة وفقا لجنسياتهم: (دول أفريقيا)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
أوروبا	0	0	1	0	0	1
استراليا		1		1	1	3
إسرائيل	15	19	18	30	20	102
الدومينيكان	1	1	0	0	0	2
امم متحدة	0	1	0	0	1	2
عرب إسرائيل	0	3	7	3	3	16
غير محدد الجنسية	108	57	0	0	0	165

ويبين الجدول (13) بأن الأشخاص غير محددى الجنسية قد كانت جرائمهم الأعلى بين باقي الجنسيات في هذا الجدول بمجموع (165) تلاهم رعايا إسرائيل بمجموع (102) جاني خلال تلك الفترة وقد يعزى ذلك إلى ان تطور العلاقات بين الأردن وإسرائيل بعد معاهدة السلام والسماح لهم بدخول البلاد بشكل طبيعي هو ما ساعد على تواجدهم في الأردن والقيام ببعض الأعمال التي تشكل جرماً، ثم جاء عرب إسرائيل بمجموع (48) جاني خلال فترة من عام 2006-2010.

**الجدول (14)**

توزيع الجناة وفقا لجنسياتهم: (دول أوروبا)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
تركيا	17	17	29	21	36	120
يوغسلافيا	0	1	0	0	0	1
روسيا	1	4	11	4	11	31
رومانيا	1	1	2	48	2	54
سلوفاكيا	0	0	1	0	0	1
سويسرا	0	0	0	1	3	4
كرواتيا	0	0	0	1	0	1
فرنسا		3	5	2	3	13
قبرص	0	0	1	0	0	1
اسبانيا	0	2	0	0	0	2
اكرانيا	1	4	4	2	8	19
هولندا	0	1	1	3	0	5
البوسنة والهرسك	0	2	0	0	0	2
الدنمارك	1	0	2	0	1	4
السويد	0	1	1	6	0	8
مولدافيا	0	1	0	0	0	1
ألمانيا	2	4	5	6	3	20
النمسا	0	0	0	3	0	3
ايطاليا	1	0	0	3	0	4
ايرلندا	0	1	0	0	1	2
بريطانيا	8	2	4	2	4	20
بلغاريا	2	1	0	1	0	4
بولندا	0	2	0	0	0	2
سويسرا	0	0	0	1	3	4

يتضح من الجدول (14) الذي يمثل الجناة من قارة أوروبا بأن الجناة من تركيا هم الأعلى بين دول أوروبا بمجموع (120) جاني خلال فترة الخمس سنوات، تلاهم الجناة من رومانيا بمجموع (54) جاني خلال نفس الفترة ثم الجناة من روسيا بمجموع (31) جاني، ثم جاءت باقي الدول بمجموع جناة يتراوح بين (1-20) جاني خلال تلك الفترة وقد يفسر ذلك إلى أن تركيا تملك عمالة وافدة في الأردن أكثر من باقي الدول الأوروبية، في حين أن باقي الدول لا تملك من العمالة الوافدة الأعداد الكبيرة، وأن معظم رعاياها هم من القادمين بغرض السياحة والعلاج لذلك نجد أن جرائمهم أقل من غيرهم.

## الجدول (15)

## توزيع الجناة وفقا لجنسياتهم: (الدول العربية)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
اليمن	17	19	59	34	36	165
السعودية	197	201	186	187	220	991
سوريا	371	354	404	420	436	1985
سودان	50	40	63	23	31	207
جيبوتي	0	0	0	1	0	1
لبنان	33	31	35	22	20	141
ليبيا	4	9	2	12	2	29
قطر	5	3	1	2	3	14
عمان	2	2	2	3	5	14
تونس	13	15	13	7	5	53
مصر	1198	1387	1747	1540	1623	7495
موريتانيا	4	0	2	0	0	6
المغرب	11	13	16	18	19	77
الكويت	29	25	30	22	33	139
العراق	318	299	232	265	278	1392
الصومال	0	1	0	1	0	2
الجزائر	5	4	1	1	2	13
البحرين	7	7	8	4	3	29
الإمارات العربية	2	3	1	2	2	10
الجنسية الفلسطينية	1597	2007	2462	2385	2775	11226
<b>الإجمالي الكلي</b>	<b>4431</b>	<b>5059</b>	<b>5812</b>	<b>5647</b>	<b>6238</b>	

يبين الجدول (15) الذي يمثل الجناة من الدول العربية بأن حملة الجنسية الفلسطينية هم الأكثر ارتكابا للجرائم في الأردن بمجموع بلغ (11226) خلال الخمس سنوات، وهذا يعود إلى أن معظم هؤلاء مقيمون أصلا في الأردن بحكم العلاقات الأردنية الفلسطينية التاريخية وان وجود نسبة كبيرة من الفلسطينيين في الأردن هو أمر طبيعي حيث أن هناك نسبة كبيرة من الأردنيين هم من أصول فلسطينية تربطهم روابط اجتماعية وتاريخية ودموية مع الأردنيين ولديهم أقارب وأشقاء مقيمون في الأردن لكنهم يحملون الجنسية الفلسطينية، وبالتالي فإن وجود النسبة الأعلى من الجناة الفلسطينيين يفسر وجود أعداد كبيرة من الأشقاء الفلسطينيين في الأردن، تلاهم حملة الجنسية المصرية بمجموع (7495) ويعزى ذلك إلى وجود الكثير من العمالة الوافدة من الجنسية المصرية، ثم جاء حملة الجنسية السورية بمجموع (1985) جاني ويعود ذلك أيضا إلى وجود الكثير من الجالية السورية والعمالة الوافدة المقيمين في الأردن بالإضافة إلى قرب الحدود بين الأردن وسوريا وسهولة الدخول والخروج عبر الحدود يجعل وجود الجالية السورية بأعداد كبيرة في الأردن مما يعني أنه كلما زاد عدد الأجانب من الجنسية نفسها زادت نسبة عدد الجناة منهم، تلاهم العراقيون بمجموع (1392) جاني خلال الخمس سنوات، ويعزى ذلك إلى نزوح الكثير من العراقيين للأردن للإقامة فيها بعد الحرب على العراق عام 1990 واحتلال العراق عام 2003. أما أقل الجنسيات ارتكابا للجرائم في الأردن من الدول العربية فهي جيبوتي بمجموع (1) جاني خلال الخمس سنوات تلاهم رعايا دولة الصومال بمجموع جناة اثنين (2) خلال الخمس سنوات ويعود ذلك إلى أن وجود رعايا هذه الدول قليل جدا في الأردن.

## مناقشة النتائج

## 1- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما أنماط الجرائم التي يرتكبها الوافدون في الأردن؟

أظهرت النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول أن الجرائم الواقعة على الأموال قد احتلت المرتبة الأولى بين أنماط الجرائم المرتكبة في الأردن من قبل الوافدين بمجموع (15354)، تلتها الجرائم الواقعة على الإنسان بمجموع (4342) جريمة، ثم جاءت الجرائم الأخرى والموضح أنواعها في الجدول (11) بمجموع (3131)، تلتها الجرائم التي تقع على الإدارة العامة (الرشوة، الاختلاس، استثمار الوظيفة، المقاومة والاعتداء على الموظفين) بمجموع (888) ولتفسير ذلك يمكن القول بأن هذه الجرائم بطبيعتها الاقتصادية تدفع بعض الوافدين لارتكابها من أجل الحصول على المال الذي جاءوا من أجله، لهذا يهتم البعض منهم بالهدف وهو الحصول على المال بغض النظر عن الوسيلة المتبعة هل هي مشروعة أم لا؟ حيث ينصب اهتمامه على تنفيذ جريمته بالوسيلة التي يتقنها، ويعتقد أنها الوسيلة الأنجح في الوصول إلى الهدف المنشود، ويمكن تطبيق نظرية ميرتون على هذه النتيجة وكذلك نظرية النشاط الرتيب والاختيار العقلاني، حيث يعتقد الفرد أن اختياره لهذا السلوك هو عقلاني من أجل الحصول على النتيجة وتتفق أيضا مع نظرية الضبط الذاتي حيث أن الفرد الذي يملك الضبط الذاتي المرتفع هو أقل ميلا لارتكاب الجريمة من غيره، أما بالنسبة للجرائم الأقل ارتكابا في هذا النوع من الجرائم فقد يعزى ذلك إلى أن معظم الوافدين لا يملكون حسابات في البنوك الأردنية، كذلك فإن صعوبة تعامل المواطن الأردني مع الوافد من خلال الشيك البنكي هو ما يجعل هذا النوع من الجرائم نادر الحدوث، بالإضافة إلى عدم قدرة الوافد على سرقة السيارات لصعوبة إخفاءها من قبله إلا إذا كان يعمل لحساب أشخاص مواطنين يستطيعون إخفاء المسروقات والتصرف بها. أما الجرائم الواقعة على الأشخاص فيعزى تفسيرها إلى أن بعض الجرائم يكون الادعاء فيها كيدي كهتك العرض والفعل المنافي للحياة، ويعود ذلك إلى طبيعة تلك الجرائم وسهولة الادعاء فيها ومرونة التكييف القانوني فيها، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الضبط الذاتي حيث إن الأشخاص الذين لديهم ضبط ذاتي مرتفع هم أقل ميلا لارتكاب الجريمة من أولئك الأشخاص الذين لديهم ضبط ذاتي منخفض، كذلك فهي تتفق مع نظرية الضغوط العامة في الجريمة ونظرية الفرصة حيث أن تعارض الوسائل والأهداف وعدم توفر الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف يدفع ببعض الأفراد إلى اللجوء إلى الوسائل غير المشروعة لتحقيق أهدافهم، وكذلك تتفق مع مدخل النشاط الرتيب من حيث إن الهدف السهل هو دائما عرضة ليكون موضع اهتمام الجناة خاصة أولئك الذين لديهم الدافعية أو الرغبة لارتكاب الجريمة. ولتفسير حدوث هذا النوع من الجرائم فنلاحظ أن جرائم هتك العرض والفعل المنافي للحياة قد احتلت النسبة الأعلى وهذا قد يعزى إلى سهولة الادعاء في مثل هذا النوع من الجرائم ومرونة التكييف القانوني لها، أما جريمة الاغتصاب فعلى الرغم من تشديد العقوبة قانونيا عليها إلا أنها احتلت مرتبة متقدمة في الحدوث وهذا يعود إلى مستوى الضبط الذاتي عند الأفراد حيث انه كلما كان الضبط للذات عاليا كلما قلت فرصة ارتكاب الجريمة أضف إلى ذلك أن هناك بعض الحالات التي يتم فيها الادعاء بالاغتصاب من قبل النساء تكون لايتزاز الآخريين والحصول على التعويض المالي مقابل ذلك، وهذه النتيجة تتفق مع نظرية النشاط الروتيني أو الرتيب من حيث سهولة الهدف ووجود المجرم ذو الرغبة وغياب الرقابة، كذلك فإنها تتفق مع نظرية ميرتون في البناء الاجتماعي حيث الفجوة بين الوسائل المشروعة والأهداف المشروعة يدفع بالأفراد إلى اللجوء إلى الوسائل غير المشروعة في تحقيق تلك الأهداف. أما الجرائم الأقل حدوثا في مثل هذا النوع من الجرائم فكانت جريمة حيازة أشياء مخرقة بالآداب العامة ويعزى ذلك إلى صعوبة ضبط تلك الأشياء وسهولة إخفاءها خاصة في ظل تطور التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال والانترنت حيث يمكن تداول تلك الأشياء عبر تلك الوسائل مما يجعل عملية ضبطها صعبة في كثير من الأحيان، أما جريمة الحض على الفجور فقد تكون الأرقام الحقيقية أكثر من ذلك إلا أنها غير معلنة وذلك لأنها تحتاج إلى عملية إثبات دقيقة وسهولة العمل بها دون أن يتم ضبطها خاصة في ظل تزايد العمل بمبدأ الحريات العامة وحقوق الإنسان التي تساعد البعض على العمل بمثل هذه الأعمال التي يكون الهدف منها هو الربح المادي والحصول على المال مقابل القيام بتلك الأعمال، كذلك فإن جريمة الإجهاض هي من أقل الجرائم المرتكبة وقد يعزى ذلك إلى أن معظم تلك الحالات تتم في عيادات خاصة مقابل مبالغ مالية كبيرة من أجل إخفاء تلك الجرائم، كذلك فإن معظم الجرائم في هذا النوع ارتكابا تتم من قبل الخادمت الوافدات للعمل في المنازل لذلك يتم التستر على تلك الجرائم وإجراء عمليات الإجهاض في عيادات خاصة دون علم السلطات خوفا من الوصم الذي قد يلحق بأصحاب المنزل أو مخدوميها. وتتفق هذه النتيجة مع مدخل الاختيار العقلاني عندما يختار الشخص الفعل الذي يراه هو مناسباً بإرادة عقلانية، وكذلك مع مدخل النشاط الرتيب أو الروتيني من حيث ان من يرتكب تلك الجرائم هو شخص لديه الدافعية ووجد الهدف السهل والمناسب وفي ظل غياب الرقابة (الرسمية وغير الرسمية) مع وجود ضبط ذاتي منخفض لديه أدى إلى ارتكابها، أما جريمة الخطف فهي من أقل الجرائم ارتكابا وقد يعزى ذلك إلى تشديد العقوبات على مثل هذا النوع من الجرائم ولهذا يخشى من يقدم على هذا الفعل من تلك العقوبات.

أما فيما يتعلق بالجرائم والقوانين الأخرى المتعلقة بالمخدرات وتعاطيها والاتجار بها وغيرها فقد يعزى ذلك إلى أن هذه الجرائم في أغلبها ذات طابع مالي بحثاً عن الكسب السريع والمُعزى لكنه يحتاج إلى المغامرة، لذلك نجد أن بعض الوافدين يدخل في تلك المغامرة لتحقيق الكسب السريع، وبعضهم قد اتخذها مهنة له لما لها من مردود مالي جيد عليه. وهذه النتيجة تتفق مع نظرية النشاط الروتيني أو الرتيب حيث نجد المجرم ذو الدافعية، وسهولة الهدف الذي قد يكون أحياناً أولئك الأشخاص المدمنين الذين يقومون بشراء وحياسة تلك المواد المخدرة وتعاطيها وقد يكون أحياناً سهولة إخفاء تلك المواد والتصرف بها أحياناً، أضف إلى ذلك فإن غياب الرقابة عن هؤلاء الوافدين قد يدفع بهم إلى ارتكاب تلك الجرائم، وتتفق أيضاً مع نظرية أو مدخل الاختيار العقلاني ومع نظرية التحديد حيث أن الفرد يختار أفعاله ونشاطاته بإرادة عقلانية منه ويقوم بارتكاب السلوك الجرمي عندما يستطیع تحييد المعايير والأخلاق والقيم والقوانين المجتمعية ولو مؤقتاً من أجل ارتكاب ذلك الفعل، كما أن هذه الأنشطة تعتمد على تنشئة الفرد ومستوى الضبط الذاتي لديه ولكنها أحياناً تتأثر بالاختلاط الثقافي لهذا فهي تتفق مع نظرية الصراع الثقافي في أن الثقافات المجتمعية تتأثر بالثقافات الأخرى التي قد تساعد على ارتكاب الجريمة، أما الجرائم الأقل ارتكاباً في مثل هذه الجرائم مثل المقامرة فهي تحتاج إلى أشخاص لديهم القدرة المالية من أجل الدخول في مثل هذه الجرائم لهذا قد يُعزى تدني نسبة الجرائم فيها إلى أن غالبية الوافدين لا يمتلكون المال الكافي للخوض في المقامرة وما شابهها من أعمال، أما الانتحار التام ومحاولة الانتحار فهي حالات تخضع لعوامل كثيرة اجتماعية ونفسية واقتصادية وبيئية قد تدفع بالفرد إلى الانتحار أو محاولة الانتحار، وهذه الحالات تتفق مع نظرية الضغوط العامة ونظرية الضبط الذاتي.

وفيما يتعلق بالجرائم التي تؤثر على الثقة العامة فيعزى تفسيرها إلى أن الوافد قد يلجأ إلى مثل هذه الجرائم أحياناً من أجل الحصول على إقامة رسمية أو تجديد تصاريح العمل والإقامة، أو التهرب من دفع المبالغ المالية المترتبة على إقامته في الأردن، كما أن معظم الوافدين هم من العمالة الوافدة التي تبحث عن فرصة عمل طلباً للرزق، وعندما لا تتاح لهم الفرصة لتحقيق ذلك بالوسائل المشروعة يلجأ البعض منهم إلى الوسائل غير المشروعة كلما سحنت لهم الفرصة لذلك، وهذه النتيجة تتفق مع نظرية ميرتون حيث أن الفرد يلجأ إلى الوسائل غير المشروعة لتحقيق أهداف مشروعة عندما لا يجد الفرصة المناسبة لتحقيقها بالوسائل المشروعة، وتتفق أيضاً مع نظرية النشاط الرتيب (الروتيني) حيث إن هذه الوسيلة تعتبر هدفاً سهلاً فيلجأ الوافد إلى ارتكاب تلك الجريمة خاصة إذا كانت لديه الرغبة أو الدافعية لارتكاب هذا الجرم في ظل غياب الرقابة، وتتفق أيضاً مع نظرية الضبط الذاتي ونظرية الضغوط العامة عندما تكون الضغوط على الفرد كبيرة قد تدفع به إلى ارتكاب السلوك المنحرف والجريمة.

أما الجرائم التي تمس الدين والأسرة فإن طبيعة الثقافة في المجتمع الأردني التي تخشى من عملية الوصم الاجتماعي فإن الحقيقة قد تكون أكثر من ذلك إلا أن البعض يتستر على تلك الجرائم خوفاً من عملية الوصم والعار، لذلك يتم اللجوء إلى حل تلك المشاكل بعيداً عن الطرق الرسمية وعلم السلطات، أضف إلى ذلك صعوبة الإثبات في قضايا الزنا تحديداً يجعل من هذه الأرقام أقل من معدلها الحقيقي، وقد يعود العامل الأساسي في تلك الجرائم هي التنشئة الاجتماعية الضعيفة ومستوى ضبط الذات المنخفض الذي يدفع الفرد إلى السلوك المنحرف، كما أن البعض يقوم باستغلال الفرصة السانحة لارتكاب مثل هذه الجرائم طبقاً لنظرية النشاط الرتيب أيضاً فإن بعض الأشخاص يرتكبون تلك الجرائم نتيجة لزيادة الضغوط عليهم خاصة في ظل الغياب عن الأزواج أو الزوجات لفترات طويلة، وكذلك قد يعزى إلى اختلاف واختلاط الثقافات، والاختلاط في أسواق العمل، وإلى صعوبة الأوضاع المالية لبعض الوافدين والضغط الذي يتعرض له مما يدفع البعض منهم إلى سلوك هذا النوع من الجرائم، بالإضافة إلى وجود فئة معينة من الوافدين يعملون في مهن أقرب ما تكون إلى ممارسة الرذيلة والدعارة كالعامل في المراقص والنوادي الليلية وأماكن التندليك والمساج للرجال أو العكس، وفي بعض الفنادق والشقق المفروشة، مما يجعل مهنة الزنا وسيلة لكسب المال خاصة عند النساء، ولا يمكن إغفال دور الهجرة الذي فرضته الأحداث التي مرت بها المنطقة مثل احتلال العراق والعدوان الصهيوني على لبنان وغزة عامي 2006-2007 التي دفعت الكثير من الوافدين للجوء إلى الأردن بحثاً عن ملاذ آمن لهم مما زاد نسبة أعداد الوافدين مما جعل نسبة هذه الجرائم تزداد بحثاً من البعض عن مصدر رزق لهم.

وفيما يتعلق بالجرائم التي تقع على الإدارة العامة ولتفسير تلك الجرائم يتضح بأن جريمة المقاومة والاعتداء على الموظفين هي متعلقة بالوافدين من حيث شروط الإقامة وتصاريح العمل للعمالة الوافدة، فتجدهم يقاومون الموظفين المكلفين بمتابعة تلك القضايا، ويصل الأمر إلى الاعتداء عليهم في بعض الأحيان، أضف إلى ذلك أن البعض منهم قد يلجأ إلى الرشوة كوسيلة لكسب ود الموظفين القائمين على الأمور المتعلقة بإقامتهم وتصاريح السفر والعمل لهم، أما جرائم استثمار الوظيفة العامة والاختلاس فهي لا تكاد تذكر؛ لأن الوافدين أصلاً لا يتسلمون وظائف عامة في الدولة إلا في بعض الحالات النادرة جداً مما يجعل الاختلاس والاستثمار بالوظيفة العامة نادرة الحدوث. وهذه النتائج تلتقي مع نظريات الدراسة خاصة نظرية تباين الفرص من خلال التباين بين الأهداف والوسائل

المشروعة لتحقيقها، ومع نظرية التصارع الثقافي من خلال تطبيق ثقافة معينة في مكان ذو ثقافة خاصة، وكذلك تتفق مع نظرية الضغوط العامة حيث ان الضغوط التي تقع على الفرد تدفع به لارتكاب السلوك المنحرف، بالإضافة إلى ان البعض منهم قد يختار هذا النوع من الجرائم باعتباره خيارا عقلانيا للتخلص من العقوبة المفروضة عليهم أو التهرب من تنفيذ القوانين والأنظمة المعمول بها. أما الجرائم المخلة بالإدارة القضائية فقد يُعزى قلة ارتكاب الوافدين لهذه الجرائم بأنها بعيدة عن طبيعة وجودهم في الأردن فهم لم يأتوا إلا لكسب الرزق أو طلبا للأمن والأمان وهروبا من الأوضاع السيئة في بلادهم نتيجة الحروب أو الثورات وغيرها، لذلك قد يتحمل الوافد بعض الضغوط المترتبة عليه بدلا من اللجوء إلى هذه الجرائم التي قد تؤدي به إلى الإبعاد والتسفير. وهذه النتيجة تتفق مع نظرية الضبط الذاتي حيث أن الأشخاص الذين يتمتعون بضبط ذاتي مرتفع هم أقل عرضة لارتكاب السلوك المنحرف من غيرهم، كذلك فإن هذه النتيجة تتفق أيضا مع نظرية الاختيار العقلاني حيث يفضل الوافد اختيار اسلم الطرق من اجل ضمان البقاء في الأردن طلبا للرزق والأمان.

## 2- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أكثر أنواع الجرائم الواقعة على الأشخاص التي يرتكبها الوافدون في الأردن؟

أظهرت النتائج بأن جريمة الذم والقدح والتحقير قد احتلت المرتبة الأولى بمجموع (2154) جريمة، تلتها جرائم التهديد بمجموع (1031) جريمة، تلتها جريمة خرق حرمة المنازل بمجموع (505) جرائم، ثم تلتها جرائم الإيذاء البالغ بمجموع (367) جريمة، تلتها جرائم الشروع في القتل بمجموع (195) جريمة، أما أقل الجرائم الواقعة على الإنسان ارتكابا من قبل الوافدين فقد جاءت جريمة الضرب المفضي إلى الموت بمجموعه (6) ستة جرائم خلال الخمس سنوات، تلتها جرائم القتل من غير قصد (القتل الخطأ) بمجموع (14) جريمة، ثم جاءت جريمة القتل القصد بمجموع (21) جريمة، تلتها جريمة القتل مع سبق الإصرار (القتل العمد) بمجموع (49) جريمة. وقد يعزى ذلك إلى أنه كلما زادت العقوبات غلظة وتشديد على الأفعال كلما قلت نسبة ارتكاب هذا النوع من الجرائم، فالجرائم ذات العقوبات الشديدة والقاسية يلاحظ بأن نسبة ارتكابها أقل من تلك الجرائم ذات العقوبات الأقل، أضف إلى ذلك فإن بعض العقوبات تحتاج إلى أدلة قاطعة لإدانة المتهم فيها، فهي لا تعتمد على الادعاءات الكيدية غير المقرونة بالأدلة والقرائن لإثبات الإدانة فيها على المتهم.

## 3- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما أعداد الجناة من الوافدين في الأردن خلال الفترة من عام (2010-2006).

أظهرت النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث أن زيادة أعداد الجناة من الوافدين يتناسب تناسباً طردياً مع اعداد الجناة من الاردنيين، حيث جاءت أعداد الجناة من الأجانب عام (2010) بالمرتبة الأولى من حيث العدد بمجموع (6238) مجرم، تلتها عام (2008) بمجموع (5812). وقد يعزى ذلك إلى أن عام (2008) شهد بداية الازمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالعالم كله ومنها الأردن، بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت الاعوام التي سبقته احداثاً في المنطقة منها الحرب على لبنان عام (2006) واجتياح غزة عام (2007) من قبل الكيان الصهيوني مما رفع اعداد الوافدين للأردن في تلك السنوات وبالتالي زادت نسبة الجرائم وتنوعت انماطها. أضف إلى ذلك تبعات الاحتلال العربي للعراق وما شهدته من نزوح الكثير من العراقيين إلى الأردن ولجوء البعض منهم إلى السلوك الجرمي مما جعل زيادة نسبة الجرائم بمختلف انواعها تزداد من عام لآخر. وهذه النتيجة تتفق مع نظريات الدراسة مثل نظرية تباين الفرص حيث يلجأ الفرد إلى الوسائل غير المشروعة لتحقيق اهدافه في حال لم يجد الوسائل المشروعة لتحقيق تلك الأهداف، وكذلك نظرية الضبط الذاتي حيث يلتزم الأفراد ذوي الضبط الذاتي العالي بالانظمة والقوانين ولا يرتكبون السلوك الجرمي بينما يلجأ الأشخاص ذوي الضبط الذاتي المنخفض إلى السلوك الجرمي لتحقيق اهدافهم، كذلك فإن هذه النتيجة تتفق مع مدخل النشاط الرتيب من حيث إن الهدف السهل هو دائماً عرضة ليكون موضع اهتمام الجناة خاصة أولئك الذين لديهم الدافعية أو الرغبة لارتكاب الجريمة.

## 4- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما أكثر الوافدين ارتكاباً للجرائم في الأردن وفقاً لجنسياتهم؟

أظهرت النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث بأن أكثر الجناة من الوافدين في الأردن إلى أن الدول التي لديها أعداد كبيرة من الوافدين هي أكثر الدول التي يكثر منها الجناة فقد تبين بأن حملة الجنسية الفلسطينية هم الأكثر ارتكاباً للجرائم في الأردن بمجموع بلغ (11226) خلال الخمس سنوات، وهذا يعود إلى أن معظم هؤلاء مقيمون أصلاً في الأردن بحكم العلاقات الأردنية الفلسطينية التاريخية وإن وجود نسبة كبيرة من الفلسطينيين في الأردن هو أمر طبيعي حيث أن هناك نسبة كبيرة من الأردنيين هم من أصول فلسطينية تربطهم روابط اجتماعية وتاريخية ودموية مع الأردنيين ولديهم أقارب وأشقاء مقيمون في الأردن لكنهم يحملون الجنسية الفلسطينية وبالتالي فإن وجود النسبة الأعلى من الجناة الفلسطينيين يفسر وجود أعداد كبيرة من الأشقاء الفلسطينيين في الأردن، تلاهم حملة الجنسية المصرية بمجموع (7495) ويعزى ذلك إلى وجود الكثير من العمالة الوافدة من الجنسية المصرية، ثم جاء حملة الجنسية السورية بمجموع (1985) جانباً، ويعود ذلك أيضاً إلى وجود الكثير من الجالية السورية والعمالة الوافدة المقيمين في الأردن بالإضافة

إلى قرب الحدود بين الأردن وسوريا وسهولة الدخول والخروج عبر الحدود يجعل تواجد الجالية السورية بأعداد كبيرة في الأردن مما يعني انه كلما زاد عدد الأجانب من نفس الجنسية زادت نسبة عدد الجناة منهم، تلاهم العراقيون بمجموع (1392) جانباً خلال الخمس سنوات، ويعزى ذلك إلى نزوح الكثير من العراقيين للأردن للإقامة فيها بعد الحرب على العراق عام 1990 واحتلال العراق عام 2003. أما أقل الجنسيات ارتكاباً للجرائم في الأردن من الدول العربية فهي جيبوتي بمجموع (1) جاني خلال الخمس سنوات تلاهم رعايا دولة الصومال بمجموع جناة اثنين (2) خلال الخمس سنوات، ويعود ذلك إلى أن وجود رعايا هذه الدول قليل جداً في الأردن. أما فيما يتعلق ببقايا دول العالم فقد أظهرت النتائج بأن دول آسيا قد احتلت الدول التي لديها عمالة وافدة في الأردن هي التي لديها أشخاص جناة أكثر من غيرها ويلاحظ بأن الجناة هم في الغالب من الدول التي تعمل على تصدير العمالة المنزلية، فقد احتلت سيريلانكا المرتبة الأولى بمجموع (721) شخصاً ارتكبوا الجرائم في الأردن خلال الخمس سنوات، تلتها اندونيسيا بمجموع (502) شخص من الجناة خلال تلك الفترة، ثم جاءت الفلبين بمجموع (481) جانباً خلال تلك الفترة. أما الدول الأوروبية والغربية عامة فقد كانت أعداد الجناة منها تتناسب تناسب طردي مع أعداد الوافدين في الأردن، فكلما زاد عدد الوافدين زاد عدد الجناة، وهذا واضح من خلال النتائج المبينة في الجداول. أما الجناة من إسرائيل فقد أظهرت النتائج أن ما مجموعه (102) جاني خلال تلك الفترة وقد يعزى ذلك إلى أن تطور العلاقات بين الأردن وإسرائيل بعد معاهدة السلام والسماح لهم بدخول البلاد بشكل طبيعي هو ما ساعد على وجودهم في الأردن والقيام ببعض الأعمال التي تشكل جرماً، ثم جاء عرب إسرائيل بمجموع (48) جانباً خلال فترة من عام 2006-2010.

#### التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد تم صياغة التوصيات التالية:

- 1- تفعيل القوانين والأنظمة التي تحدد إقامة الوافدين في الأردن.
- 2- تشديد العقوبات والعمل على تفسير كل من يسلك السلوك الجرمي من الوافدين في الأردن.
- 3- تفعيل دور الأجهزة الرسمية وغير الرسمية المعنية بالتعامل مع هجرات الوافدين خاصة في أوقات الأزمات والحروب والكوارث.
- 4- تحديد أماكن معينة لإقامة الوافدين في حالات الكوارث والحروب والأزمات من أجل عملية الضبط والسيطرة على تحركات الوافدين في الأردن.

#### المصادر والمراجع

- آبادي، فيروز (2005). القاموس المحيط، لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة، تحقيق دار التراث، ص 1086-1087.
- إبراهيم، حيدر، (1983)، اثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية، ندوة الكويت، الكويت.
- أحمد، عبدالرحمن توفيق (2006). دروس في علم الإجرام، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.
- الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجين، متوفر عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.alaswaq.net/articles/2008/05/10/15830.html>
- أل جربوع، سالم بن سيف بن سعد (2008). استخدامات البصمة الآلية للحد من مخالفات العمالة الوافدة ومتخلفي الحج والعمرة والزيارة، السعودية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة.
- الثقفي، سلطان، (2000)، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لزيادة العمالة الوافدة ونقص توظيف القوى العاملة الوطنية في القطاع الأهلي، مجلة الإدارة العامة، المجلد الأربعون، العدد الثالث، ص 535-573.
- الجرادوي، عبد الرؤوف، (1990)، ظاهرة الخدم والمربيات وأبعادها الاجتماعية في الدول، ط1، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
- الجميل، فتحية عبدالغني (2001). الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، الأردن، عمان: المكتبة الوطنية.
- الدوري، عدنان (1984). أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، الكويت، مطبعة ذات السلاسل، الكتاب الاول، الطبعة الثالثة.
- الزومان، عثمان بن عبدالله (2002). أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة وعلاقتها بخصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- السعيد، كامل (2006). شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات - الجرائم الواقعة على الأشخاص، الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الطويرشي، نعيم بن جزاء (2010). العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي، الأردن، جامعة مؤتة،

- رسالة ماجستير غير منشورة.
- الضمور، عدنان محمد(2010). دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية في تفسير ظاهرة الانتحار في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة مؤتة.
- العتيبي، سهل، (2009)، العمالة الوافدة وأثارها السلبية، متوفر عبر الموقع الالكتروني: [faculty.ksu.edu.sa/19199/Doclib2](http://faculty.ksu.edu.sa/19199/Doclib2).
- العتيبي، محمد (2005)، دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- العليمي، ببلي إبراهيم احمد(1988). العمالة الوافدة والمسألة الامنية - التنمية الشاملة وعلاقتها بالأمن، السعودية، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية.
- عسيري، عبدالرحمن، (1983)، العمالة غير السعودية وأثارها الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- الغزوي، فهمي، ونايف البنوي(1996). أنماط الجريمة في الأردن، مصر، القاهرة: المجلة الجنائية القومية، المجلد 39، العدد 2، ص 128-142.
- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الإقامة وشؤون الأجانب لسنة 1973.
- الكساسبه، فهد(2010). وظيفة العقوبة ودورها في الإصلاح والتأهيل، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- مبارك، سعد، سعد، (1998)، ظاهرة العمالة الأجنبية وتحديات القرن الحادي والعشرين، الملتقى الاجتماعي الثقافي الخامس لجمعيات وروابط الاجتماعيين في مجلس التعاون الخليجي، 21-23 في نوفمبر.
- محجوب، محمد، (1977)، الكويت والهجرة، دراسة للأثار الديموغرافية والاجتماعية للبتترول في الخليج العربي، الإسكندرية الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الوادعي، محمد بن عارف، آثار المتخلفين الوافدين للحج والعمرة والزيارة، رسالة ماجستير غير منشورة، السعودية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
- الوريكات، محمد عبدالله (2009). أصول علمي الإجرام والعقاب، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- Cloward, R. & Ohlin, L., (1960) Delinquency and Opportunity: A Theory of Delinquent Gangs, New Yourk, Free Press.
- Cohen, L. & Felson, M. (1979), Social Change and Crime Rate Tends: A Routine Activity Approach, American Sociological Review, Vol 44, pp 201-223.
- Durkheim, Emile (1952). Suicide Study In Sociology, UK, Londdon, p241, Trans By John A Spaulding & George Simposon.
- Sellin, Thorsten (1968). Criminology In the International Encyclopedia of the Social Science, New York, Macimillan And Free Press, p505.
- Ramesy, C. (1970), Crime In America Third Printing Seman and Sehuter, N.Y.PP.36-39.
- Sykes, Gresham & David, Matza. (1957). "Techniques of Neutralization: A Theory of Delinquency," American Journal of Sociology. Vol 22: pp 664-70.
- Watel, Patrick Peretti. (2003). Neutralization theory and the denial of risk: some evidence from cannabis use among French adolescents, British Journal of Sociology, Vol 54, No 1 pp 21 – 42.

## Committed Crimes Against Human by Expatriates in Jordan

*Adnan Mohammad Aldhmour, Hany Jameel Altarawneh, Jomaah Zidan Alhamaideh\**

### ABSTRACT

This study aimed to identify the crimes committed against people by expatriates in Jordan during the period 2006-2010. It adopted a descriptive analytical method based on data found in statistical reports, issued by the Public Security Directorate/Criminal information Department for the years 2006-2010. The study used statistical tests and descriptive statistics measures to figure out the percentages and SMA for the study variables. The study concluded following: Crimes against money are the most frequent, followed by crimes committed against persons. Second, the crimes of slander and libel have come first among crimes committed against persons, followed by intimidation crimes, attempted murder, serious harm and trespassing crimes. Third, increase in the number of criminals is inversely proportionate to the number of criminals among Jordanians. Fourth, countries that have the largest number of expatriates in Jordan are the those from which most criminals come. A number of recommendations have been proposed: Firstly, activating the laws and regulations which restrict expatriates' residence in Jordan. Secondly Imposing severe penalties and working on deportation of anyone who shows inclination to criminal behavior amongst expatriates. Thirdly, activating the role of official and non-official organizations concerned with expatriates' immigration, especially in times of wars and disasters. Finally, Designating specific accommodation areas for expatriates in cases of disasters, wars and crises to control the movements of expatriates.

**Keywords:** Crime, Individuals, Immigrant Workers, Income.

---

\* Al-Hussien bin Talal University, Jordan. Received on 27/7/2016 and Accepted for Publication on 8/12/2016.